

Distr.: General
2 November 2020
Arabic
Original: English

الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 29 من قرار مجلس الأمن 2500 (2019) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم، في غضون أحد عشر شهرا، تقريرا عن تنفيذ القرار وعن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

2 - ويغطي التقرير الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، كما يبرز التطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري السابق (S/2019/867). ويستند التقرير إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي، ولجنة المحيط الهندي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ثانيا - التطورات والاتجاهات والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

3 - لقد تأثرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد أُجّلت اجتماعات التنسيق الدولية، مثل الجلسة العامة السنوية لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وانخفض الطلب العالمي على السلع انخفاضا كبيرا، مما زاد من تقليل حجم الشحنات المشحونة عبر غرب المحيط الهندي. وبتعطُّل سلاسل الإمداد، ازدادت حركة الناقلات بسبب زيادة الطلب على وسائل الشحن ذات السعة الكبيرة.



051120 051120 20-14176 (A)


4 - ومع ذلك، استمرت الجهود المتضافرة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بفضل جهود حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال؛ وفرادى الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول)؛ والقوات البحرية الدولية، مثل عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال والقوات البحرية المشتركة.

5 - ولأول مرة، لم يقع أي حادث من حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر المرفق الثاني). غير أن بعض الشركاء لاحظوا عمليات مشبوهة للاقتراب من السفن التجارية في المنطقة، مما يشير إلى أن التقدم المحرز في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال لا يزال هشا ويمكن عكس اتجاهه.

6 - وخلصت القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، في تقييمها لتهديدات القطاع القابل للنشر[1]، الصادر في 1 أيلول/سبتمبر 2020، إلى أن القرصنة قبالة سواحل الصومال لا تزال تُصَدُّ إلى حد كبير بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها القوات البحرية واستمرار تطبيق *أفضل الممارسات الإدارية*[2]. وخلصت أيضا في تقييمها إلى أن خطر وقوع هجمات القرصنة خطر قليل، حيث تقوم جماعات القراصنة[3] بتنويع أنشطتها رغم احتفاظها بقدرتها على شن الهجمات.

ثالثا - تطور جهود مكافحة القرصنة التي تُبذَل في الصومال

ألف - الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

7 - تلقت إدارة تنظيم الشؤون البحرية في الصومال الدعمَ من المنظمة البحرية الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجالات التوجيه والتدريب الاستراتيجيين والتشريعيين والتقنيين بشأن الامتثال للقانوني البحري، وتسجيل السفن وإصدار شهادات السلامة، واعتماد أفراد الطواقم، والتطقيم الآمن. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الدعم أيضا لإنشاء مركز لتنسيق عمليات الإغاثة في البحر. ونفذت الكيانات الأربعة أيضا دورة تدريبية توجيهية في جيبوتي لموظفي الإدارة المعيَّنين حديثا، وذلك في الفترة من 19 إلى 23 كانون الثاني/يناير 2020. ومن المتوقع أن تستكمل إدارة تنظيم الشؤون البحرية في الصومال قدرتها التشغيلية الأولية في النصف الأول من عام 2021.

8 - وفي 16 آذار/مارس 2020، انضمت حكومة الصومال الاتحادية إلى الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، بعد أن تلقت مساعدة تقنية من المنظمة البحرية الدولية. وتدعم بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال حالياً عملية توطين الصومال لهاتين الاتفاقيتين.

---

(1) تُعدّ القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال هذا التقييم كي يسترشد به مشغلو سفن البضائع وسفن الصيد التجاري الكبرى التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

(2) BIMCO and others, *Best Management Practices to Deter Piracy and Enhance Maritime Security in the Red Sea, Gulf of Aden, Indian Ocean and Arabian Sea*, 5th edition (Livingston, Edinburgh, Scotland, United Kingdom, Witherby Publishing Group, Ltd., 2018).

(3) جماعة القرصنة هي مجموعة ينظمها أعضاؤها للقيام بأعمال القرصنة والسطو في البحر، ويكون ذلك عادة في حيز بحري جغرافي محدد.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الدعم لوزارة العدل والشؤون الدينية والتأهيل في بونتلاند فيما يتعلق بمراجعة قانون بونتلاند لمكافحة القرصنة لضمان استيفائه المعاييرَ الدولية. ويتضمن مشروع القانون المنقح أحكاما تسمح بالملاحقة القضائية للتخطيط لأعمال القرصنة وتوفر الحماية للشهود.

10 - وقدمت إدارة تنظيم الشؤون البحرية في الصومال الدعم لوزارة الموانئ والنقل البحري في وضع وترجمة مدونة منقحة للنقل البحري خاصة بالصومال، تهدف إلى ضمان الامتثال لأطر العمل البحري الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي 9 آذار/مارس 2020، وافقت الوزارة على مشروع المدونة وهو في انتظار تقديمه إلى البرلمان.

11 - وأقر مجلس الشعب مشروع قانون المعاشات التقاعدية والتعويضات في 30 كانون الأول/ديسمبر 2019، ثم أقره مجلس الشيوخ في 20 كانون الثاني/يناير 2020. وهو حاليا قيد التوقيع عليه من قبل الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو. ويتيح هذا المشروع الإطار التشريعي لتحديد الحجم الملائم للأجهزة الأمنية دعماً لاتفاق هيكل الأمن الوطني، ومن المنتظر أن يعزز الفعالية العملياتية للقوات البحرية الصومالية، تعزيزا لإعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية للبلد.

12 - وفي 12 آب/أغسطس 2020، أسند رئيس الوزراء بالنيابة، مهدي محمد غوليد، مسؤوليات اللجنة الوطنية لتنسيق الأمن البحري التابعة لحكومة الصومال الاتحادية إلى مكتب المبعوث الرئاسي الخاص المعني بالقرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن. وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، عقد المكتب اجتماعا على المستوى التقني مع مسؤولين من الحكومة الاتحادية للشروع في عملية تحديد جميع الأنشطة البحرية، بما يشمل الدعم الدولي.

13 - وأصدرت حكومة الصومال الاتحادية، بموجب مذكرة تفاهم معدَّلة مع الرابطة الصينية لصيد الأسماك فيما وراء البحار، 31 ترخيصا للسفن الصينية للصيد بخيوط صنارية طويلة بعد إكمال عمليات التحقق من بذل العناية الواجبة، فمُنحت بذلك إذنا بالصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال الواقعة خارج المنطقة الساحلية المخصصة للصيادين الصوماليين والبالغ عرضها 24 ميلا بحريا. وفيما يتعلق بالسفن التي تحمل العلم الصومالي، وافقت وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية على إصدار تراخيص الصيد للسفن المسجلة لدى وزارة الموانئ والنقل البحري دون سواها.

14 - ولا يزال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مستمرا قبالة سواحل الصومال. ولمكافحة هذه الممارسة، واصلت حكومة الصومال الاتحادية التعاون مع لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي وفرقة العمل المنشأة في إطار مبادرة مكافحة الصيد غير المشروع في أفريقيا (Africa FISH-i) والشركاء الدوليين، وذلك من خلال الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديم الدعم التقني إلى وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية في رصدها للسفن. وواصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية تبادل المعلومات بشأن المعاينات والتحليلات الفصلية المتعلقة بسفن الصيد قبالة الساحل الصومالي مع لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي بغرض إطلاع الدول المعنية عليها، بما يشمل حكومة الصومال الاتحادية. وفي متم عام 2019، وافقت وزارة الثروة السمكية والموارد البحرية على إنشاء فرقة عمل معنية بالصيد

غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، على نحو ما اقترحته بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. وقد صاغت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال مشروع اختصاصات فرقة العمل تلك، وهو قيد الموافقة الرسمية عليه.

باء - بناء القدرات

15 - خلال عام 2020، وضعت ثماني وزارات تنفيذية اتحادية خطة عمل شاملة لتمكين المرأة في القطاع البحري، وذلك في أعقاب بدء مبادرة "المرأة في القطاع البحري" في أيلول/سبتمبر 2019. وأُرجئ إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عقد حلقة عمل ومؤتمر استشاري ثان للمرأة في القطاع البحري كان من المقرر أن يُعقدا في 24 و 25 آذار/مارس 2020، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

16 - وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الدعم لمبادرات لبناء القدرات تروم تدريب وتجهيز وحدات الشرطة البحرية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وشمل ذلك الدعم تنفيذ برامج تدريبية وتوجيهية بغية تعزيز القدرات العملياتية لوحدات الشرطة البحرية في عدة موانئ صومالية رئيسية.

17 - وواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رصدَ التطورات الإقليمية المتعلقة بالقرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وساعد حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد و "صوماليلاند" على تجهيز سلطات إنفاذ القانون البحري لمواجهة تلك التهديدات. وتوخت الأنشطة تلبية الحاجة إلى كفالة محافظة وحدات إنفاذ القانون البحري في تلك الموانئ على مستوى كاف من المهارات البحرية، مع اكتساب قدرات إنفاذ القانون تدريجيا للقيام بدوريات وعمليات خفر للسواحل. وتم توفير عدة أنواع من المعدات والعتاد البحري لزيادة الجاهزية العملياتية للوحدات، بما يشمل تنظيم دورة تدريبية لتجديد المعلومات بشأن فن البِحَارة؛ والتدريب على الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز؛ والهندسة البحرية والصيانة؛ والاتصالات؛ والإحاطة بالأحوال البحرية.

18 - ونفذت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال أنشطة لبناء القدرات بشأن الأطر القانونية الوطنية ووضع السياسات للنظراء الصوماليين في مقديشو وغاروي وهرجيسا. ونفذت أيضا تدريبا وأتاحت معدات للنظراء الصوماليين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، كما قدمت تدريبا متخصصا ومعدات لسلطات بونتلاند دعما لمراجعة قانون مكافحة القرصنة.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال تقديم الدعم لزيادة قدرات خفر السواحل في "صوماليلاند"، وذلك في مجال المهارات البحرية. وأُجريت عدة دورات تدريبية في مجالات البحث والإنقاذ، والملاحة، والاتصالات، وفن البِحَارة. وقد مكّن هذا الدعم خفر السواحل من القيام بعمليات بحرية، وعزز قدرتهم على مكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة الإجرامية البحرية. وقد وصل جهاز خفر السواحل الآن إلى قدرات عملياتية أولية، فعاد قادرا على إجراء العمليات الأساسية المتعلقة بالبحث والإنقاذ وحماية مصايد الأسماك.

20 - وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال أيضا الدعم لمشاركة وحدة الشرطة البحرية في مقديشو ووحدة الشرطة البحرية في ميناء بوصاصو في مناورات كتلاس إكسبرس (Cutlass Express) التي أجرتها قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا. وشملت تلك المناورات تدريبا على

تكامل الوحدات في مقديشو، ومواءمة قدرات تلك الوحدات وتحسينها. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال لوحدة الشرطة البحرية في مقديشو معدات تدريبية، حيث وضعت رهن إشارتها على وجه الخصوص مرفقا تدريبيا لتنمية المهارات التكتيكية البحرية للصعود إلى السفن وتفتيشها.

21 - ونظمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بوصفها الكيان المسؤول الرئيسي عن تنسيق برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، الاجتماعَ الإلزامي العاشر للجنة التوجيهية التقنية للبرنامج، في شكل إلكتروني، وذلك في 23 حزيران/يونيه 2020. وبسبب جائحة كوفيد-19، وافق المشاركون على تمديد البرنامج لمدة 18 شهراً.

جيم - المسائل المتعلقة بالمجتمعات المحلية

22 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التعاون مع وزارات الثروة السمكية والموارد البحرية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات لتنفيذ مشروع مكافحة المجتمعات الساحلية للقرصنة. ويمول الاتحاد الأوروبي هذا المشروع الذي يتوخى تطوير قطاع مصايد الأسماك الحرفية من أجل إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل في المناطق الساحلية. وتلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أيضاً التزامات بالتمويل من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء بغرض توسيع نطاق أنشطتها في قطاع مصايد الأسماك في الصومال، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية.

رابعا - التعاون الدولي

ألف - فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

23 - في 1 كانون الثاني/يناير 2020، تولَّت كينيا رئاسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال للفترة من عام 2020 إلى عام 2022. وفي 27 شباط/فبراير 2020، سلّمت لها موريشيوس الرئاسة في حفل أقيم في فليك - أون - فلاك، بموريشيوس، نظمته لجنة المحيط الهندي بوصفها أمانة فريق الاتصال.

24 - وقد أُعيقَ عمل فريق الاتصال المعني بشدة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وفي بيان صدر في 28 تموز/يوليه، دعا رئيس فريق الاتصال المجتمعَ الدولي إلى التكيف مع الوضع الجديد ومواصلة تكثيف الجهود لردع القرصنة والتصدي لأسبابها الجذرية. وأكد الرئيس كذلك ضرورة ضمان تعزيز الآلية القائمة ابتغاء اعتقال القراصنة وملاحقتهم قضائيا واحتجازهم ونقلهم، ودعا إلى اتخاذ إجراءات فردية وجماعية لمنع أي محاولة قد تعوق سير عمل الآلية على النحو السليم.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ رئيس فريق الاتصال أيضا عملية اختيار مجلس جديد للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

26 - وفي 23 أيلول/سبتمبر، نظم رئيس فريق الاتصال اجتماعا إلكترونيا لأصدقاء رئيس فريق الاتصال، وشارك فيه أزيد من 50 بلداً علاوة على منظمات إقليمية ودولية، لتزويد المشاركين بالمعلومات المستجدة عن التهديدات والأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال ووضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات

الفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي الذي سيضع خطة استراتيجية بشأن الأولويات المقبلة لفريق الاتصال، ويستكشف إمكانية إنشاء آلية مالية لتحل محل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وخطط المشاركون أيضا لعقد الجلسة العامة المقبلة لفريق الاتصال، وهي الجلسة التي أُجّلت إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

27 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الصندوق الاستئماني دعم المشاريع في مجالات بناء القدرات، والملاحقة القضائية على الصعيد الإقليمي، وإنفاذ القانون البحري، والحوكمة البحرية. غير أن تنفيذ المشاريع أُجّل بسبب جائحة كوفيد-19.

28 - وفي 14 كانون الثاني/يناير 2020، أعلنت أمانة الصندوق الاستئماني أن الصندوق الاستئماني لم يستوف مستوى العتبة المرجعية للمساهمات لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2019. وبناءً على الاتفاق الذي توصل إليه أعضاء مجلس الصندوق في 19 حزيران/يونيه 2019، سيُغلق الصندوق الاستئماني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

29 - وبناء على المساهمات التي تلقاها الصندوق الاستئماني في عام 2019، وافق أعضاء مجلسه على تمويل مشروعين جديدين لدعم جهود إنفاذ القانون البحري وجهود الملاحقة القضائية على الصعيد الإقليمي. ومنذ 31 كانون الأول/ديسمبر 2012، تلقى الصندوق الاستئماني مبلغا إجماليا قدره 488 224 15 دولارا من 18 جهة مانحة. وحتى 31 آب/أغسطس 2020، كان رصيد الصندوق الاستئماني قد بلغ 072 93 دولارا.

30 - وبسبب جائحة كوفيد-19، لم يُعقد أي اجتماع لمجلس الصندوق الاستئماني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيُعقد اجتماع المجلس المقبل على هامش الجلسة العامة السنوية لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

خامسا - أنشطة الأمن البحري الاستراتيجية

ألف - بناء القدرات على الصعيد الدولي

31 - بدعم من المنظمة البحرية الدولية، تواصل دول غرب المحيط الهندي وخليج عدن بناء القدرات لمكافحة القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي تهدد سلامة وأمن الملاحة في المنطقة، وذلك دعما لمدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتعديل جدة الخاص بها لعام 2017.

32 - ومن أجل تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية في المنطقة، أعطت الدول الموقعة على تعديل جدة الأولويةَ لإنشاء مركز وطني لتبادل المعلومات البحرية في جميع الدول المشاركة. وستضطلع هذه المراكز بدور رئيسي في الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات، إلى جانب المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر والمركز الإقليمي لتنسيق العمليات في سيشيل.

33 - وفي 13 و 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مومباسا، بكينيا، عقدت المنظمة البحرية الدولية اجتماعا إقليميا رفيع المستوى بشأن تنسيق بناء القدرات من أجل تعزيز الأمن البحري في غرب المحيط

الهندي وخليج عدن. واتفقت الدول المشاركة على وضع إطار لإدارة مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، يتألف من لجنة توجيهية وفريقين عاملين بشأن تبادل المعلومات وبشأن تنسيق بناء القدرات. وسيواصل الفريق العامل المعني بتنسيق بناء القدرات عملَ الفريق العامل المعني ببناء القدرات على الصعيد الإقليمي في المحيط الهندي، الذي كان تابعا لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال فأُلحق بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر S/2019/867، الفقرة 30).

34 - ويسرت المنظمة البحرية الدولية عقد دورتين تدريبيتين إقليميتين وثلاثة مؤتمرات لدعم تنفيذ مدونة جيبوتي لقواعد السلوك. واستفاد ما يزيد على 1 731 متدربا من المنطقة مما مجموعه 91 دورة تدريبية قدمتها المنظمة البحرية الدولية حتى الآن.

35 - ومن خلال برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنطقة المحيط الهندي، التابع للاتحاد الأوروبي، دعمت لجنة المحيط الهندي المركزين الإقليميين لتبادل المعلومات والتنسيق في سيشيل ومدغشقر، وكذلك المراكز الوطنية للدول الموقعة على الاتفاقين الإقليميين لتبادل وتقاسم المعلومات البحرية وتنسيق الإجراءات المشتركة في البحر (انظر S/2019/867، الفقرة 33). وقدمت لجنة المحيط الهندي أيضا الدعم للدول الموقعة على الاتفاقين الإقليميين من خلال استعراض الهياكل والنظم الوطنية دعما لتفعيل المركزين الإقليميين لتبادل المعلومات والتنسيق.

36 - وبدأت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية تنفيذ برنامج لبناء القدرات يبتغي مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على وضع إطار قانوني فعال لإدارة المحيطات وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وسيتيح البرنامج، الذي يموله الصندوق الاستئماني ويُنفَّذ بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التدريبَ على قانون البحار لفائدة موظفي إنفاذ القانون، وعلى الإطار القانوني الدولي لإدارة المحيطات لفائدة المشرِّعين والمسؤولين التقنيين. وقد أُجِّل تنفيذ المشروع بسبب جائحة كوفيد-19.

37 - وفي إطار منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، يقدم البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعمَ لشبكة معنية بتعطيل التدفقات البحرية غير المشروعة، بالتعاون مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وتروم الشبكة ضمان تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على الصومال بموجب قرار مجلس الأمن 2498 (2019)، وتجمع بين الدول الأعضاء والقوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال لإتاحة آلية منسقة ومطَّلعة على التهديدات من شأنها أن تعطل التدفقات البحرية غير المشروعة في المنطقة.

باء - الأنشطة البحرية قبالة سواحل الصومال

38 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وجود القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال والقوات البحرية المشتركة قبالة سواحل الصومال. وعملت دول أعضاء، منها الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين والهند واليابان، بوصفها دولا فرادى تنشر سفنا حربية لحماية السفن التجارية ومرافقتها عبر خليج عدن بالتنسيق مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال والقوات البحرية المشتركة. وساهمت أيضا دول أخرى، مثل جمهورية إيران الإسلامية، في مكافحة القرصنة بنشر أساطيل بحرية في المنطقة على أساس فردي.

39 - وواصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، من خلال عملية أتلانتا، ردع القرصنة ومنعها وقمعها قبالة سواحل الصومال من خلال حماية ومرافقة السفن المعرضة لهجمات القرصنة، بما في ذلك سفن برنامج الأغذية العالمي. وواصلت إسبانيا وإيطاليا وألمانيا إتاحة الأصول البحرية وطائرات الدوريات والاستطلاع البحري في حين ساهمت دول أخرى، بما فيها جمهورية كوريا (بصفتها دولة تنشر سفنا حربية لحماية ومرافقة السفن التجارية على أساس فردي)، وفرنسا وهولندا بسفن حربية للقيام بعمليات مخصصة أو أثناء عبور السفن التجارية. وإجمالا، تساهم 16 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و 3 دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملية أتلانتا. وواصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، في إطار مهمة إضافية، دعم جهات فاعلة أخرى في المنطقة، بما فيها بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

40 - ومن الناحية العملياتية، ظلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مكافحة القرصنة التي تعمل قبالة الساحل الأوسط للصومال، حيث تتيح رادعا منظورا وتضطلع بعمليات مركزة في المناطق التي توجد فيها شبكات إجرامية مرتبطة بالقرصنة. وأتاحت العملية منصة لأدوات الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز برامج التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يتعذر الوصول إليها.

41 - ومن خلال مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي، واصلت القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال أيضا تيسير تحديد مواعيد القوافل من قبل فرادى الدول التي تنشر سفنا حربية لحماية السفن التجارية ومرافقتها في الممر الموصى به دولياً لعبور السفن. ولا يزال المركز جزءً لا يتجزأ من عملية أتلانتا، حيث يقدم خدمات الإحاطة بالأحوال البحرية ويتلقى تفاصيل التسجيل الطوعي للسفن العابرة، على النحو الموصى به في النسخة الخامسة من *أفضل الممارسات الإدارية*، إلى جانب مكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية.

42 - وفي 16 تموز/يوليه 2020، وافق الاتحاد الأوروبي على تمديد ولاية عملية أتلانتا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

43 - وواصلت القوات البحرية المشتركة، وهي شراكة بحرية متعددة الجنسيات تتألف من 33 دولة عضوا، القيامَ بعمليات لمكافحة القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وحوض الصومال وشمال المحيط الهندي، وذلك من خلال فرقة العمل المشتركة 151.

44 - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت فرقة العمل 151 تتألف من سفن سطح قدمتها اليابان وجمهورية كوريا، مع سفن إضافية قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وباكستان وغيرها من الدول. وجرى كذلك تعزيز وحدات السطح هذه بطائرات للدوريات البحرية والاستطلاع البحري أتاحتها اليابان والولايات المتحدة وباكستان. وتولت جمهورية كوريا وتركيا والكويت واليابان قيادة فرقة العمل 151 على أساس التناوب. وواصلت القوات البحرية المشتركة العمل عن كثب مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، وتعاونت أيضا مع فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ومركز الأمن البحري في القرن الأفريقي، ومركز عمليات التجارة البحرية التابع للمملكة المتحدة، علاوة على مراكز العمليات البحرية ومراكز تنسيق الإغاثة الإقليمية.

45 - وفي حين ركزت القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال على عمليات مكافحة القرصنة، واصلت تقديم تقييمات للتهديدات ونشرات الإخطار بالتهديدات المتصلة بالحوادث إلى قطاع النقل البحري العالمي وتعاونت بنجاح بشأن الحوادث البحرية الأوسع نطاقا في خليج عدن، مثل السفن التي تقطعت بها السبل والسفن المفقودة، وعمليات الاقتراب المشبوهة وحوادث السلامة البحرية.

46 - واستمرت منظمة حلف شمال الأطلسي في الإحاطة بالأحوال البحرية قبالة سواحل الصومال ورصدت الحالة فيما يتعلق بالقرصنة، بوسائل منها مركز الشحن البحري التابع لها في المملكة المتحدة. وواصل حلف شمال الأطلسي تعاونه مع الجهات المعنية بمكافحة القرصنة وظل ناشطا في المنتديات المعنية بمكافحة القرصنة، مثل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

47 - وبسبب جائحة كوفيد-19، أُلغي المؤتمر السادس والأربعون لآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، الذي كان مقررا عقده يومي 27 و 28 أيار/مايو 2020. وبدلا من ذلك، قدمت جميع العمليات العسكرية لمكافحة القرصنة والجهات المعنية في القطاع معلومات مستكملة مكتوبة عن أنشطتها، نُشرت على الموقع الشبكي للمؤتمر. وستستضيف القوات البحرية المشتركة المؤتمر المقبل لآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في البحرين، في شكل إلكتروني، وذلك في 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

48 - والقراصنة الخمسة المشتبه بهم الذين اعتقلتهم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال في 23 نيسان/أبريل 2019 هم قيد المحاكمة في سيشيل. وحتى الآن، تم نقل 171 قرصاناً، منهم 145 أدينوا وسجنوا، بعد أن كانوا قد اعتُقلوا من قبل القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال.

سادسا - المسائل القانونية والقضائية الدولية، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان

ألف - الأطر القانونية والتعاون

49 - تمشيا مع إطار التعاون الموقع في 15 حزيران/يونيه 2018، واصلت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام ولجنة المحيط الهندي إجراء مناقشات بشأن الأنشطة الرامية إلى المساعدة في بناء قدرات اللجنة بغية تعزيز وتوطيد السلام والأمن في المنطقة. واجتمع مجلس وزراء اللجنة في 6 آذار/مارس 2020 في سيشيل واعتمد إعلان موروني، الذي دعا إلى تعزيز ولاية اللجنة وإصلاح مؤسساتها. وقد بدأ العمل لدعم إعلان موروني، غير أن تنفيذ الإصلاحات قد أُجّل بسبب جائحة كوفيد-19.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت فرقة العمل المعنية بمنطقة البحر الأحمر وخليج عدن، التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، خارطة طريق وعقدت سبع مشاورات وطنية في الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل المضي في تنفيذ قرار الدورة العادية السادسة والأربعين لمجلس وزراء الهيئة.

51 - وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 16/45، الذي جدد فيه ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، لمدة ثلاث سنوات، بغرض مواصلة صياغة مضمون إطار تنظيمي دولي بشأن تنظيم ورصد ومراقبة أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وفي إطار الولاية الجديدة، سيواصل الفريق العامل صياغة مضمون إطار تنظيمي دولي، دون الحكم مسبقا على طبيعته،

لحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد أُجّلت الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، التي كان من المقرر أن تعقد في الفترة من 11 إلى 15 أيار/مايو 2020، بسبب جائحة كوفيد-19.

باء - جهود الإفراج عن الرهائن وتقديم الدعم لهم

52 - في 18 آب/أغسطس 2020، أُفرج عن الرهائن الثلاثة المتبقين من طاقم السفينة "سراج"، الذين كانت جماعة القراصنة "كراني" قد احتجزتهم، وأُعيدوا إلى ديارهم، وذلك بفضل جهود بذلتها جمهورية إيران الإسلامية والشراكة المعنية بدعم الرهائن. وكان أفراد الطاقم الثلاثة آخر من تبقى من الرهائن عند القراصنة الصوماليين، وكانوا محتجزين منذ 22 آذار/مارس 2015. ومنذ ذلك الحين، تم تزويد من أُفرج عنه من الرهائن من طاقم السفينة نفسها في 14 أيلول/سبتمبر 2019 بالدعم في مجال إعادة التأهيل من قبل الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة، وهي مؤسسة خيرية دولية مقرها بالمملكة المتحدة. وتدير هذه الشبكة أيضا صندوق أسر ضحايا القرصنة التابع لفريق الاتصال، الذي قدم مساعدات لأسر أفراد الطاقم الثلاثة أثناء وجودهم في الأسر، وسيساعد أفراد الطاقم بدعم في مجال إعادة التأهيل بعد أن أُفرج عنهم.

53 - وفي 15 أيلول/سبتمبر 2020، أصدر رئيس فريق الاتصال بلاغا بشأن الإفراج عن الرهائن الثلاثة، معترفا بالدعم المقدم من الشراكة المعنية بدعم الرهائن والشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة.

جيم - التعاون في مجال الملاحقات القضائية المتصلة بالقرصنة

54 - في 16 حزيران/يونيه 2020، عقد البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعا لفرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون، بصفته أمانتها. وشاركت في الاجتماع دول أعضاء تجري فيها ملاحقات قضائية بسبب القرصنة ولها اهتمام بجهود مكافحتها، إلى جانب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال. وفي الاجتماع، سُلط الضوء على تزايد تورط زعماء عصابات القراصنة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك نقل الأسلحة والسلع غير المشروعة، مما يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات المفروضة على الصومال.

55 - ويشير العمل الذي يضطلع به البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لصالح فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون إلى أن المناطق الجغرافية التي قد تهاجم فيها جماعات القراصنة السفن وتختطفها قد قُلّصت بشكل كبير. وقُلّص أيضا عدد جماعات القراصنة وتمويل عملياتها. ويُعتقد أن أربع جماعات قراصنة في الصومال لديها التمويل والمعدات والمناطق الآمنة التي يمكن أن تطلق منها عمليات قرصنة.

56 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أجرى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، تقييما في كل من تنزانيا وسيشيل وكينيا وموريشيوس للنظر في مدى استعداد هذه الدول لتسلُّم الأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة ومحاكمتهم وقدرتها على ذلك. وأظهر التقييم أن هذه الدول ما زالت مستعدة لتحقيق الغاية القانونية المتوخاة وما زالت لديها القدرة على ذلك، رغم أن ذلك الاستعداد وتلك القدرة قد تضاءلا إلى حد ما.

57 - ومنذ بداية البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية في عام 2009، أعاد المكتب ما مجموعه 184 سجيناً من القراصنة من سيشيل وكينيا وموريشيوس إلى أوطانهم. وهناك خمسة أشخاص يشتبه

في أنهم قراصنة رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة في سيشيل، وسجين واحد مدان بتهمة القرصنة سيعاد إلى وطنه، الصومال، بعد انتهاء مدة عقوبته في سيشيل. ونتيجة لهذه الجهود المبذولة لإعادة القراصنة إلى أوطانهم، لا يوجد حالياً أي سجناء مدانين بجرائم قرصنة في سجون كينيا أو موريشيوس. ويواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب دعم دول المنطقة في جهودها الرامية إلى إجراء محاكمات عادلة للأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة وضمان أن تكون ظروف السجون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

58 - وفي 7 أيلول/سبتمبر 2020، قرر المدعي العام لجمهورية سيشيل توجيه تهم للأشخاص الخمسة المشتبه في أنهم قراصنة الذين ألقت القبض عليهم القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال وسُلّموا إلى سيشيل لملاحقتهم قضائيا في نيسان/أبريل 2019. وقد أُجريت المحاكمة، في جلسات علنية، في أيلول/سبتمبر 2020، ويُنتظر أن يصدر ما ستفضي إليه من أحكام.

59 - وفي 25 تموز/يوليه 2020، قرر برلمان بونتلاند إلغاء مذكرة التفاهم بين بونتلاند وسيشيل بشأن نقل الأشخاص المدانين بارتكاب أعمال قرصنة. ثم أنشئت لجنة تقنية للشروع في الإفراج عن القراصنة الـ 25 المتبقين المحتجزين في بونتلاند. وفي 18 آب/أغسطس 2020، أصدر رئيس فريق الاتصال بلاغا أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء ذلك القرار، ودعا فيه حكومة الصومال الاتحادية إلى عدم الإفراج عنهم وأدان بشدة أي عمل ضد الجهود الجماعية لأعضاء فريق الاتصال. وبالتوازي مع ذلك، بذل المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول التي ألقت القبض على القراصنة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، جهودا لتجنب أي إفراج مبكر عن القراصنة المحتجزين. وحتى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم يقم أي من هذه الدول بأي إفراج مبكر.

سابعا - ملاحظات

60 - منذ تقريري السابق، لم تقع أي هجمات قرصنة قبالة سواحل الصومال. وحتى في الوقت الذي يركز فيه العالم على التصدي لجائحة كوفيد-19، فإن تدابير التخفيف المتخذة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال تظل فعالة بفضل جهود حكومة الصومال الاتحادية وقطاع النقل البحري والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والقوات العسكرية والبحرية وفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

61 - ويعتبر الإفراج عن الأفراد الثلاثة المتبقين من طاقم السفينة "سراج" وعودتهم إلى ديارهم هدفا مرحليا هاما قد تحقق. وأشيدُ بالعمل الذي قامت به الشراكة المعنية بدعم الرهائن الذي أدى إلى الإفراج عن هؤلاء الرهائن المتبقين عند القراصنة الصوماليين، والدعم الذي تقدمه الشبكة الدولية لرعاية ومساعدة البحارة إلى الرهائن وأسرهم. وأشكرُ تلك الحكومات والمنظمات التي دعمت هذه الجهود وتعاونت معها، وأكررُ دعوتي جميعَ الشركاء إلى أن يساهموا في صندوق أسر ضحايا القرصنة، الذي لا يزال يضطلع بدور حيوي في دعم ضحايا القرصنة الصومالية وأسرهم.

62 - وعلى الرغم من عدم وقوع هجمات وتضافر الجهود الدولية، لا تزال جماعات القراصنة نشطة ومستعدة لاستئناف الهجمات إذا ما أصبحت الظروف مواتية. ولا يشير تنوع أنشطة هذه الجماعات إلى إمكانية تبديد المكاسب التي تحققت في مجال مكافحة القرصنة خلال العقد الماضي فحسب، بل أيضا إلى

ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة ودوافعها. وأكررُ دعوتي الموجهة إلى حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين لمواصلة جهودهم الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، بطرق منها إيجاد سبل بديلة لكسب العيش، والتصدي لانعدام الأمن، ومعالجة ضعف هياكل الحوكمة، وقمع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

63 - وأشيدُ بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية للعمل جنبا إلى جنب مع الجهات المعنية الوطنية والدولية في التوعية ووضع السياسات والأطر القانونية التي من شأنها تيسير وتعزيز الأمن البحري والتجارة والولاية القضائية للدول. وأشجعُ مبادرة حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى تنشيط اللجنة الوطنية للتنسيق البحري، التي ستسمح للجهات الصومالية المعنية بالقطاع البحري على صعيدي الاتحاد والولايات على السواء بتحديد أهداف جماعية نحو تطوير قطاع بحري مستدام. وأرحبُ كذلك بمراجعة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للأطر القانونية ذات الصلة بالقرصنة والأمن البحري، وبعملها على إدماج الالتزامات البحرية الدولية في الأنظمة الوطنية. وهذه الجهود مهمة للصومال من أجل مكافحة القرصنة بفعالية والوفاء بالتزاماته الدولية.

64 - وأشيدُ أيضا بحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على عملها، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل تمكين المرأة في القطاع البحري.

65 - وأرحبُ بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون لتعزيز قدرة الدول في المنطقة على الملاحقة القضائية للأشخاص المشتبه في أنهم قراصنة بفعالية وعلى السيطرة على مياهها. وأشيدُ بعمل المبادرات الإقليمية لبناء القدرات، مثل مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، وأشجعُ الدول الأعضاء على مواصلة تنسيقها الوثيق في تعزيز قمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المنطقة، وقبل كل شيء، إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل للتصدي للمخاطر التي تهدد الأمن البحري.

66 - وأشكرُ حكومة كينيا على ما قامت به من دور قيادي في إطار توليها رئاسة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ولجنة المحيط الهندي على دورها الداعم كأمانة لفريق الاتصال. وأشيدُ كذلك بالشركاء الدوليين لما يقدمونه من مساهمات للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، وأشجعُ على مواصلة تقديم الدعم المالي لآليات مكافحة القرصنة بعد إغلاق الصندوق الاستئماني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

67 - وأشجعُ حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال والقوات البحرية الدولية، على مواصلة تعاونها في التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال.

المرفق الأول

مساهمات الدول الأعضاء والجهات المراقبة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

1 - ترد أدناه البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء ردا على الفقرات ذات الصلة من منطوق قرار مجلس الأمن 2500 (2019):

2 - تنفذ بلجيكا، بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، قرار مجلس الأمن 2500 (2019) من خلال المشاركة في عملية أتلانتا لمكافحة القرصنة التي تقوم بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال. وتنشر بلجيكا حاليا ثلاثة جنود في مقر هذه العملية (ثلاثة ضباط صف: حارسان وموظف لشؤون التعاون البحري والتوجيهات من أجل الشحن (الاتصال الصوتي)).

3 - وتشمل مجالات تركيز الدانمرك في مجال مكافحة القرصنة في منطقة القرن الأفريقي وحولها، الجهود الرامية إلى الحفاظ على القدرات المحلية والإقليمية في مجال الأمن البحري وتعزيزها؛ ودعم مؤسسات الحوكمة والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الجذرية للقرصنة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت الدانمرك بشكل خاص في بناء قدرات الشرطة البحرية في مقديشو وبوصاصو، وكذلك خفر السواحل في "صوماليلاند". وتساهم الدانمرك أيضا، من خلال برنامجها الوطني للسلام وتحقيق الاستقرار، في بناء قدرات البحرية الكينية. والهدف من البرنامج هو زيادة القدرة العملياتية للبحرية وإحاطتها بالأحوال البحرية. ويهدف جزء من البرنامج إلى تعزيز التعاون بين الوكالات البحرية الكينية الذي تضطلع فيه القوات البحرية الدولية المشتركة بدور رئيسي. وعلاوة على ذلك، قامت الدانمرك بنشر ضباط أركان في القوات البحرية المشتركة لدعم جهود الأمن البحري في المنطقة. وأخيراً، تواصل الدانمرك العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي في القرن الأفريقي وحوله، وهي منذ عام 2012 مساهمة رئيسية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز ممارسة سلطة الدول في البحر. وتتعاون الدانمرك أيضا بنشاط في جهود البحث والتحليل فيما يتعلق بولاية المكتب بموجب قرار المجلس 2498 (2019)، وأساسا فيما يتصل بتعطيل طرق التهريب البحرية. وعلاوة على ذلك، تدعم الدانمرك إنشاء السجون التي يُحبَس فيها القراصنة المدانون في الصومال، وصيانتها ورصدها.

4 - والأنشطة التي تضطلع بها فرنسا قبالة سواحل الصومال تنفَّذ أساسا في الإطار الأوروبي. ففرنسا هي من بين المساهمين الرئيسيين في عملية أتلانتا التي تقوم بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال. ويشترك مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي التابع للعملية، الذي يمثل نقطة الاتصال الأولى لمختلف الجهات الفاعلة البحرية (ولا سيما قطاع النقل البحري)، في مقر العمل مع مركز التعاون والتوعية في مجال المعلومات البحرية في بريست، بفرنسا. كما تقوم العملية، بالإضافة إلى التصدي للقرصنة الذي لا يزال ولايتها الأساسية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وتحيل إليهما المعلومات المتعلقة بمسائل أمنية أخرى. وتقدم فرنسا بانتظام العتاد الجوي البحري في شكل دعم مباشر للعملية أو دعم مرتبط بها. وتوفر القاعدة والقوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي أيضا الدعم اللوجستي الأساسي للعملية. وفي البر، يساهم الاتحاد الأوروبي في جهود بناء القدرات التي تبذلها دول القرن الأفريقي، بغية التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة والقضاء على شبكات القرصنة. وليس لدى فرنسا أي أفراد منتشرين في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات

الأمن الصومالية لكن لها ثلاثة أفراد يعملون في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. ويجري حاليا استعراض استراتيجي لبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات، وعملية أتلانتا. وعلى الصعيد الإقليمي، يساهم الاتحاد الأوروبي في بناء هيكل للأمن البحري في غرب المحيط الهندي من خلال البرامج التالية: برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي، الذي تبلغ ميزانيته 42 مليون يورو، ويغطي الفترة 2013-2020؛ وبرنامج أمن الموانئ وسلامة الملاحة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، الذي تبلغ ميزانيته 28 مليون يورو، ويغطي الفترة 2019-2024، والمشروع الأول لبرنامج الاتحاد الأوروبي للطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، الذي تبلغ ميزانيته 5,5 ملايين يورو، ويغطي الفترة 2015-2019، وتنفذه "إكسبرتيز فرانس"، الوكالة العامة الفرنسية للتعاون الفني الدولي؛ والمشروع الثاني لبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، الذي تبلغ ميزانيته 7,5 ملايين يورو، ويغطي الفترة 2020-2023، وتنفذه أيضا الوكالة نفسها. وقد تعزز الهيكل الأمني بإنشاء المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر في عام 2018، وبإنشاء المركز الإقليمي لعمليات التنسيق في سيشيل في عام 2016. ولفرنسا ضباط اتصال في هذين المركزين منذ إنشائهما. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2013، يساهم برنامج النهوض بالأمن البحري الإقليمي وبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي بخبرتهما من أجل تعزيز قدرة المسؤولين في البلدان المطلة على المحيط الهندي على مكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة، ولا سيما القرصنة، كما أنهما بصدد وضع نظام إقليمي لتبادل المعلومات البحرية، هو المنصة الشبكية لتبادل المعلومات وإدارة الحوادث على الصعيد الإقليمي في المحيط الهندي. وعلى الصعيد الوطني، تقوم فرنسا بدور نشط في دعم الأمن البحري قبالة سواحل الصومال. وتواصل فرنسا، التي هي دولة لها حدود في المحيط الهندي وعضو في لجنة المحيط الهندي، الدعوة إلى امتلاك زمام قضايا الأمن البحري على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمن البحري الخاصة بلجنة المحيط الهندي ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك.

5 - وإدارة خفر السواحل في جورجيا، نتيجة لمحدودية الموارد والكفاءات، غير قادرة على إنفاذ تدابير محددة لمكافحة القرصنة على سواحل الصومال. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المكاتب ذات الصلة التابعة لإدارة خفر السواحل تتبادل المعلومات بانتظام بشأن السفن المشتبه فيها مع الوكالات البحرية للدول الشريكة والمنظمات الدولية، ولا سيما مع القيادة البحرية المتحالفة ومركز الشحن البحري التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى المواد المقدمة من وزارة الدفاع في جورجيا، فإن الوزارة، بوصفها سلطة رائدة في مجال منظومة مراقبة الصادرات، هي الكيان المكلف بإصدار تراخيص الإنتاج العسكري. وعند اتخاذ القرار بشأن مسائل محددة، تأخذ الوزارة في الاعتبار الشروط الإلزامية التي وُضعت بموجب قرارات المجلس فيما يتصل بعمليات حظر توريد الأسلحة والجزاءات. وبالتالي، لا تصدر قرارات بالقبول ولا تُمنَح تراخيص تصدير المنتجات العسكرية وعبورها عندما يكون بلد المقصد النهائي خاضعاً للحظر. ولذلك، لم يكن هناك أي إذن بتصدير وعبور المنتجات العسكرية صادر في هذا الصدد منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

6 - ومنذ بداية عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، ظلت ألمانيا ملتزمة بأمن الخطوط البحرية قبالة الساحل الصومالي، وهي مصدر يُعتمَد عليه في إتاحة الجنود للخدمة في القوات البحرية والقوات الجوية البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الحاضر، تقدَّم طائرة دوريات بحرية مع مجموعة تقنية - لوجستية مرتين في السنة لمدة ثلاثة أشهر خلال مراحل عملية أتلانتا في الفترات بين

فصــول الأمطار الموســمية. وغرفة الضــغط العالي ذات الصــلة بالغوص التي تم توفيرها في جيبوتي هي مسـاهمة طبية يعوَّل عليها قدمتها ألمانيا لمنطقة شـرق أفريقيا. وبالإضـافة إلى ذلك، تقدم ألمانيا أفرادا لمقر قيادة العمليات في روتا، بإسبانيا، وكان من بينهم نائب قائد القوة في النصف الأول من عام 2020.

7 - وأرسـلت جمهورية إيران الإسـلامية خمسـة أسـاطيل بحرية إلى منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن بشكل متناوب. وتتألف هذه الأساطيل من عشر سفن قتالية ولوجستية. ورافقت هذه الأساطيل البحرية أكثر من 80 ســفينة أو ناقلة نفط في المنطقة، وعملت على ضــمان مرورها بأمان. وعلاوة على ذلك، قدمت الأساطيل المساعدة اللازمة إلى الصيادين والبحارة المعرضين للخطر الذين يعملون في المنطقة. وتعرضت خمس من تلك السفن والناقلات التي رافقتها البحرية الإيرانية لهجمات من قبل القراصنة. وصدت قوات الأمن الإيرانية تلك الهجمات، فاسـتأنفت السـفن طريقها دون أن يلحق بها أي ضـرر. وواصـلت القوات المسـلحة الإيرانية دعم سـريتين من خلال توفير المعدات والتدريب. وقدمت هاتان السـريتان حتى الآن خدمات لمرافقة 163 سـفينة. وبُذلت جهود للإفراج عن البحارة الذين أسـرهم القراصـنة الصـوماليون، بمن فيهم ثلاثة إيرانيين أُطلق سراحهم في آب/أغسطس 2020.

8 - وإيطاليا هي أحد مقدمي القوات الرئيسـيين لعملية أتلانتا التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي منذ بدايتها، وهي توفر حاليا وحدتين بحريتين ومروحيتين لمدة ثمانية أشــهر في الســنة، ويبلغ مجموع وحدات الأفراد التي وفرتها 407 وحدات. وخلال فترة نشـر القوات في العملية التي تدوم ثمانية أشـهر، تتولى إيطاليا القيادة التكتيكية للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي لمدة تناوب واحدة في السـنة (أربعة أشـهر)، وتزود قائد القوة بأفراد أركان أساسيين وسفينة قيادة، بينما توفر في فترة الأشهر الأربعة المتبقية وحدة أسطول وعناصر أركان في مقر قيادة القوة. وبالإضــافة إلى ذلك، توفر إيطاليا أفرادا في مقر قيادة العمليات في روتا، بإســبانيا، بما في ذلك نائب قائد القوة. وفي هذا الســياق، تنظم إيطاليا أنشــطة لبناء القدرات البحرية على الصــعيد المحلي وأنشطة تواصل مع القادة الرئيسيين لأجل السلطات المحلية، والقوات البحرية الإقليمية وغير ذلك من الجهات الفاعلة البحرية ذات الصلة بالأمن البحري لمنطقة العملية (وهي البحرية وخفر السواحل في جيبوتي، والبحرية والقوات الجوية في سيشيل، وشرطة مقديشو). وإيطاليا هي أيضا عضو في صندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصـنة قبالة سـواحل الصـومال للفترة 2018-2020، وتقوم بالدعوة من أجل اســتخدام الموارد المالية المتاحة بمزيد من الكفاءة، من خلال تحديد وســائل بديلة محتملة تحل محل الصــندوق الاســتئماني غير الممول تمويلا كافيا الآن. أما في البر، فيتجســد الالتزام الإيطالي بالأمن في المنطقة من خلال المشــاركة في بعثات الاتحاد الأوروبي في الصــومال: بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصــومال، التي تركز على تعزيز قدرات الأمن البحري وقدرات السـلطات الصـومالية في مكافحة القرصنة بشكل مستقل، من خلال تقديم المشورة على المستوى الاستراتيجي والتدريب المتخصص، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسـهام في تدريب قوات الأمن الصـومالية، التي تركز على تدريب قوات الأمن الصـومالية، حيث تعد إيطاليا من بين المسـاهمين الرئيسـيين من حيث الأفراد والموارد وتقدم قائد القوة منذ عام 2014. وعلاوة على ذلك، تعمل إيطاليا على إبقاء اهتمام الاتحاد الأوروبي مركزا على التعزيز العام للمشــاركة الأوروبية في المنطقة. وعلى الصــعيد الثنائي، تقدم إيطاليا، فيما يتعلق حتى الآن بالأمن فقط، دورات تدريبية لقوات الشـرطة الصــومالية بدعم من القاعدة العسـكرية الإيطالية في جيبوتي. وتآزر إيطاليا المنظمات الإقليمية في عملها الرامي إلى الحفاظ على الأمن البحري في المنطقة، وتدعم تنفيذ اســتراتيجية

الأمن البحري للاتحاد الأفريقي، وكذلك للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (بوصفها رئيسة مشاركة لمنتدى شركاء الهيئة).

9 - ومنذ عام 2009، تقوم اليابان بعمليات لمكافحة القرصنة، دون انقطاع، من خلال نشر مدمرات تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية (على متنها ضباط من خفر السواحل) وطائرات دوريات من طراز P-3C في خليج عدن. وتولت اليابان، في إطار جهودها الرامية إلى ردع القرصنة قبالة سواحل الصومال وقمعها، قيادة فرقة العمل المشتركة 151 في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2020. ومن أجل تعزيز الاستقرار في الصومال، قدمت اليابان، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حتى آذار/مارس 2020، حوالي 20 مليون دولار من المساعدات المالية لتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الصومال، مما يجعل إجمالي المساعدات اليابانية للصومال يصل إلى 500 مليون دولار منذ عام 2007.

10 - وتدعم جمهورية ليتوانيا، في إطار تنفيذها لقرار المجلس 2500 (2019)، الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وتحافظ القوات المسلحة الليتوانية على مساهمة دائمة في عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي من خلال توفير ضابط أركان في مقر قيادة العمليات في روتا، بإسبانيا. وعلاوة على ذلك، وعلى أساس التناوب، تنشر القوات المسلحة الليتوانية مفرزة مستقلة لحماية السفن (12 جنديا)، حيث عملت المفرزة الخامسة في إطار التناوب على متن سفينة برنامج الأغذية العالمي في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين جنديين ليتوانيين في عنصر الدعم الوطني في جيبوتي في الفترة من آب/أغسطس 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020.

11 - وحتى قبل صدور قرار المجلس 2500 (2019)، كانت الفلبين قد عممت تحذيرات على الجهات المعنية من أجل إطلاعها على إصدارات المنظمة البحرية الدولية وغيرها من المنظمات بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في خليج عدن أو المناطق المعرضة لخطر أكبر. كما تم توزيع النسخة المستكملة من *أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة وتعزيز الأمن البحري في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وبحر العرب* على شركات النقل البحري الخارجي المعنية لمساعدة سفنها على تجنب هجمات القرصنة المحتملة في المنطقة الشديدة الخطورة أو ردعها أو تأخيرها. ويتعين على الشركات الفلبينية للنقل البحري الخارجي أن تبلغ هيئة القطاع البحري مقدماً إذا كانت سفنها ستمر عبر خليج عدن أو أي منطقة شديدة الخطورة. وتقوم الهيئة بعد ذلك بنقل المعلومات على الفور، عبر البريد الإلكتروني، إلى مكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية في دبي لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتسمح الهيئة لقوات التحالف البحرية في خليج عدن/المنطقة المعرضة لخطر أكبر بالصعود على متن السفن المسجلة في الفلبين إذا كانت هناك حاجة إلى عملية إنقاذ. وتشمل الجهود الأخرى التي تبذلها الهيئة منح الموافقات للشركات الفلبينية للنقل البحري الخارجي لتوظيف أفراد أمن مسلحين متعاقد عليهم مع شركات خاصة، كركاب إضافيين، على متن السفن المسجلة في الفلبين المشاركة في الرحلات الدولية. وفي غضون ذلك، يضمن مكتب أمن النقل التابع لوزارة النقل تقييم تقارير تقييم المخاطر الأمنية البحرية بالنسبة لسفن الركاب والبضائع الدولية تقييماً صحيحاً، وعدم إهمال التدابير الأمنية، وتنفيذ المقتضيات المتعلقة بالطوارئ الواردة في خطط الأمن تنفيذا جيدا. ولئن لم يتعرض أي بحار فلبيني لهجمات قرصنة مؤخراً في خليج عدن أو القرن الأفريقي، فإن الفلبين تدرك ضرورة دعم مختلف المبادرات الدولية لمنع القرصنة وللإفراج عن أي بحار

احتجز أثناء الخدمة بطريقة آمنة. ويشمل ذلك تبادل المعلومات بين الأعضاء الثلاثة والثلاثين في القوات العسكرية المشتركة، التي تُمثِّل الفلبين فيها على النحو الواجب منذ عام 2010.

12 - وقد ساهمت البرتغال بنشاط في مجموعة من البعثات والعمليات في سياق منظمات دولية مختلفة، هي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، مسلّمة في ذلك بأن الاستقرار والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا بتكامل الجهود الدولية. وفي هذا السياق، تولت البرتغال مرة أخرى قيادة عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى آذار/مارس 2020. وبعد انتهاء فترة القيادة تلك، ظلت البرتغال تواصل مشاركتها وتبقي على وجودها بلا انقطاع في عملية أتلانتا منذ عام 2008. وفي سياق هذا التكامل، ما فتئت البرتغال تشارك أيضا، منذ عام 2010، في بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، التي تشمل ولايتها مجموعة من أدوات بناء القدرات المؤسسية بالتعاون مع منظمات دولية وإقليمية في المنطقة. وخلال عام 2019، بدأت البرتغال أيضاً في تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، حيث تقوم بمعالجة مسائل الأمن البحري وإنفاذ القانون.

13 - وخلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى الآن، قامت البحرية الروسية بثلاث زيارات إلى منطقة القرن الأفريقي من أجل ضمان سلامة الملاحة البحرية الروسية ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في تلك المنطقة البحرية. وخلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الآن، شاركت دائرة الأمن البحري المموَّلة من الدولة، التابعة للوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري، في الجهود الرامية إلى التصدي للقراصنة الصوماليين، بما في ذلك تشكيل قافلتين من السفن التجارية ومرافقتهما من قبل سفن تابعة للبحرية الروسية في مناطق القراصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري بالأنشطة التالية: تبادل المعلومات مرتين في اليوم على الأقل بشأن الظروف في المنطقة الشديدة الخطورة مع السفن المسجلة كسفن تحمل العلم الروسي التي تعبر خليج عدن؛ ورصد الحالة في المياه قبالة سواحل الصومال وإخطار الجهات المعنية؛ وإجراء مشاورات مع شركات النقل البحري الأجنبية وربابنة السفن بشأن تشكيلة القوافل الروسية؛ وإجراء اتصالات منتظمة مع المراكز الرئيسية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك مركز الأمن البحري في القرن الأفريقي (الذي يعمل في إطار عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي بالصومال) ومكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية؛ وتعميم التوصيات القائمة الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية والوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري والبحرية الروسية بشأن مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك النسخة الخامسة *لأفضل الممارسات الإدارية*، على الشركات الروسية المهتمة.

14 - ومنذ أيار/مايو 2009، أرسلت السويد خمس وحدات بحرية إلى عملية أتلانتا، التي هي عملية التدخل البحري للاتحاد الأوروبي في خليج عدن، قبالة الساحل الصومالي، والهدف منها هو حماية النقل البحري المعرض للخطر وردع القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة ومنعها وقمعها. وفي خريف عام 2017، قدمت السويد للعملية وحدة خامسة تتألف من قوة بحرية لتفتيش السفن ومركبين للهجوم السريع. وفي تموز/يوليه 2019، زادت السويد مساهمتها من الأفراد في مقر قيادة عملية أتلانتا في روتا، بإسبانيا، من ضابطي أركان إلى ثلاثة ضباط أركان. وفي الوقت الحالي، لا تعتزم السويد زيادة قوام أفرادها أو مساهمتها. وقد قامت السويد، في إطار مشاركة بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، أيضا بدور هام في تطوير قدرات خفر سواحل "صوماليلاند"، وذلك من خلال التبرع بإجراء تدريبين بحريين في

عامي 2018 و 2019. وخلال التدريب الثاني في عام 2019، أكمل ثلاثة وعشرون رجلاً وامرأتان من خفر سواحل "صوماليلاند" تدريباً لمدة خمسة أسابيع في إطار "المشروع السويدي المتعلق بالمراكب" في بربرة، بقيادة خبراء من خفر السواحل السويديين ومستشارين من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. وركزت الدورة على فعالية عمليات البحث والإنقاذ، وفن البحارة، والتعامل مع المراكب والملاحة باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، علاوة على إصلاح المحركات والميكانيكا. وهناك تدريب ثالث معلقٌ تنفيذُه بسبب الحالة الناجمة عن كوفيد-19. والهدف من هذا التدريب المقرر الأخير هو تحديث معارف المشاركين ممن كانوا قد تلقوا تدريباً سابقاً ومواصلة تطوير مهاراتهم.

15 - وتركز أوكرانيا جهودها في مجال مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في المياه قبالة سواحل الصومال، في المقام الأول، في سياق عضويتها في المنظمة البحرية الدولية. ففي هذا السياق، قامت أوكرانيا بدعم ورعاية وتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح والقضاء عليهما في هذه المنطقة بالذات وفي العالم بأسره. وتجرَّم أعمال القرصنة (بوصفها جريمة منفصلة ومحددة) في القانون الجنائي لأوكرانيا. وتنص المادة 446 من هذا القانون على المعاقبة على القرصنة بالسجن لمدة تصل إلى خمسة عشر عاما مع مصادرة ممتلكات الشخص المدان بارتكاب عمل من أعمال القرصنة. وعلاوة على ذلك، فإن أوكرانيا، إذ تلتزم بشكل كامل باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وتجعلها جزءً من تشريعها الوطني، تعترف بالولاية القضائية العالمية على هذه الجريمة تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وتولي أوكرانيا، بصفتها بلدا منتجا للقوة العاملة البحرية، اهتماما خاصا لتوفير التعليم والتدريب البحريين المناسبين للبحارة المحتملين والعاملين لمواجهة خطر القرصنة والسطو المسلح الذي يهدد السفن وفقا لأحكام صكوك المنظمة البحرية الدولية، وفي المقام الأول الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين لعام 1978 ومدونة التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت أوكرانيا بمراجعة تشريعها الوطني وتعديله بعناية. وعلى وجه الخصوص، ووفقا لمعايير المعدات المخصصة لتدريب واختبار معارف أفراد أطقم السفن وبحارتها بشأن حماية السفن، التي تمت الموافقة عليها بموجب الأمر رقم 491، الصادر عن وزارة البنية التحتية في أوكرانيا في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2014، والمسجل من قبل وزارة العدل في أوكرانيا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014 تحت الرقم 1336/26113، ينبغي تدريب البحارة لتمكينهم من أداء واجباتهم المتعلقة بحماية السفن من خطر القرصنة والسطو المسلح وفقاً لمقتضيات النظامين سادسا/5 وسادسا/6 من الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين بصيغتها المعدلة ووفقا للمواد ألف-سادسا/5، وألف-سادسا/6، وباء-سادسا/5، وباء-سادسا/6 من المدونة المرتبطة بها، والفصل الحادي عشر-2 من الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، والمقتضيات الوطنية ذات الصلة. وينص معيار التعليم العالي للتأهيل 271 "النقل النهري والبحري" لأول مستوى (بكالوريوس) من التعليم العالي، الذي تم إقراره وتنفيذه بموجب الأمر رقم 1239 الصادر عن وزارة التعليم والعلوم في أوكرانيا في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، على أن البرامج التعليمية، في سياق تطوير الكفاءات (المهنية) الخاصة، يجب أن تضمن الامتثال لمقتضيات الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين. وتنطبق هذه الأحكام على الحد الأدنى الإلزامي من التدريب ومتطلبات التدريب على السلامة لجميع البحارة وفقاً للأحكام المطابقة من الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاّحين والمدونة المرتبطة بها.

المرفق الثاني

خريطة حوادث القرصنة 2017 – 2020

